

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

تأثر الاقتصاد الليبي خلال عام 2020 بانكماش النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الاسعار النفط العالمية، وبالأوضاع الداخلية غير المواتية والتي حدت من قدرة البلاد على مواصلة عمليات الإنتاج من النفط الخام بما أثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة ومستويات الطلب الكلي. كما أن انتهاج اسلوب الإغلاق العام للحد من انتشار الوباء أدى إلى انخفاض إنتاجية العاملين في القطاع العام والخاص.

استناداً إلى ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي بنسبة 55 في المائة في عام 2020، وهو ما يُعزى بالأساس إلى انكماش الناتج في القطاع النفطي بنسبة 61 في المائة، وتراجع الأنشطة في القطاع غير النفطي بنسبة 26 في المائة⁽¹⁾.

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الليبي نمواً حقيقياً خلال عامي 2021، 2022، وذلك في ضوء التوقعات بالتغلب على عدد من التحديات السياسية والاقتصادية خلال فترة التوقع، ومن أهمها تحسن الأوضاع الداخلية، وتبني إصلاحات داعمة لتوحيد سعر الصرف، إضافة إلى عودة الإنتاج النفطي وإمكانية زيادته إلى مستوى 1.2 مليون برميل عام 2021، و1.4 مليون برميل خلال عام 2022. سوف تسهم هذه التطورات الإيجابية المتوقعة في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم أوضاع التشغيل خلال عام 2021 و2022 ما سيعمل على زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي لدعم النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع في توحيد المؤسسات السيادية وتحسن الأوضاع الداخلية، ورفع القدرة الإنتاجية والتصديرية لقطاع النفط، وإعادة تقييم سياسة التشغيل في القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومي لاسيما على بند الأجور ودعم القطاع الخاص ورفع الإنتاجية الحدية، علاوة على إصلاح منظومة الدعم.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

فإنظراً لتوقف إنتاج وتصدير النفط لأكثر من ثمانية أشهر وما نتج عنه من انخفاض في إيرادات النفط التي تعد المصدر الرئيس للنقد الاجنبي، وما لذلك من آثار عكسية على الاحتياطيات من العملة الاجنبية خاصة وأن ليبيا تعتمد بشكل كبير في تغطية الطلب الكلي على الاستيراد من الخارج، لذا فإن انخفاض العرض من العملات الاجنبية ولد المزيد من الضغط على سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الاجنبية مما أدى إلى ارتفاع الاسعار المحلية وتسجيل معدلات تضخم بلغت 8.0 بالمائة لأول مرة منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي في سبتمبر 2018. نتج عن هذه الضغوط، صدور قرار من مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 لتعديل سعر صرف الدينار الليبي إلى ما يعادل 0.1556 دينار لكل وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل 4.48 دينار لكل دولار بداية من 3 يناير 2021.

نتيجة لهذه الإجراءات، من المتوقع انخفاض نسبي لمعدل التضخم في ليبيا خلال عامي 2021 و2022 مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2020 بافتراض تحسن نسبي للأوضاع الداخلية ومعاودة انتاج النفط لتصل تدريجياً وخلال أفق التوقع إلى مستويات قريبة لتلك المسجلة مسبقاً قبل تأثر الإنتاج بالتطورات الداخلية.

¹ مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: ليبيا

التطورات النقدية والمصرفية

في ضوء الضغوط التي شهدتها سعر صرف العملة المحلية، أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراره بتوحيد سعر صرف الدينار الليبي في كل الأسواق، وتخفيض قيمته مقابل عملة الربط متمثلة في وحدة حقوق السحب الخاصة.

بناءً عليه، تشير التقديرات الأولية إلى أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي تعافياً تدريجياً خلال عامي 2021 و2022 لا سيما بعد عودة إنتاج النفط الخام، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات النفط الخام، فضلاً عن تحقيق فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي من توحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض الأمر الذي سيزيد من الطلب على السلع المستوردة. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي من توحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض الأمر الذي سيزيد من الطلب على السلع المستوردة. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي من توحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض الأمر الذي سيزيد من الطلب على السلع المستوردة. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي من توحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض الأمر الذي سيزيد من الطلب على السلع المستوردة.

التطورات المالية

شهدت الأوضاع المالية ضغوطات حادة في عام 2020 نتيجة التطورات الداخلية التي أثرت على الإنتاج من النفط الخام بما أثر على مستويات الإيرادات النفطية التي تسهم بنحو 98 في المائة من الإيرادات الكلية، فيما تأثرت الإيرادات غير النفطية بالانكماش الحاد للنشاط الاقتصادي في ظل تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55 في المائة العام الماضي.

تسعى الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات لزيادة الإيرادات العامة من خلال الاستعادة التدريجية لمستويات الإنتاج النفطي والعمل على دعم المؤسسة الوطنية للنفط من أجل بلوغ إنتاج يُقدر بنحو 1.2 مليون برميل عام 2021، 1.4 مليون برميل عام 2022، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتوقفة منذ عام 2011. كما ستعمل الدولة على زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع من القدرات الاقتصادية للمواطنين. إضافة إلى مساعي إصلاح نظم الدعم السلعي وخاصة دعم الطاقة وتوجيه الدعم إلى المستحقين وترشيد الإنفاق.

جدول (8)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: ليبيا

✓ رفع مساهمة الإيرادات السيادية في تمويل الميزانية العامة.	– إصلاحات الإيرادات العامة
✓ العمل على رفع الانتاجية في قطاع النفط.	
✓ التقيد بالحدود الدنيا للإنفاق العام ورفع كفاءته وإعادة النظر في سياسات الدعم.	– إصلاحات الإنفاق العام
✓ من المتوقع أن تتخذ الحكومة إصلاحات في الدعم لا سيما دعم الطاقة لما له من آثار سلبية على الميزانية العامة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الليبي بصفة عامة.	
✓ ستعمل الدولة على الحد من استخدام الدين العام لتمويل الميزانية العامة.	– إصلاحات الدين العام
✓ الاعتماد على الإيرادات الذاتية خلال عامي 2021 و2022.	
✓ العمل على سداد جزء من الدين العام.	

مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.